



# التلقيح الصناعي - الإنجاب المساعد (أطفال الأنابيب)


إعداد:

أ.د. محمد أحمد الشيخ

أخصائي نساء وتوليد ومدير جامعة الخرطوم سابقاً

أ.د. محمد صديق علي

أخصائي الباطنية وعضو مجمع الفقه الإسلامي



{لِلَّهِ مُلْكُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ يَخْلُقُ مَا يَشَاءُ يَهَبُ لِمَنْ يَشَاءُ إِنَاثًا وَيَهَبُ لِمَنْ يَشَاءُ الذُّكُورَ أَوْ يُزَوِّجُهُمْ ذُكْرَانًا وَإِنَاثًا وَيَجْعَلُ مَنْ يَشَاءُ عَقِيمًا إِنَّهُ عَلِيمٌ قَدِيرٌ} (الشورى: 49-50).

المتبغى من الزواج هو حفظ الفروج والأنساب وإنجاب الأطفال، وهذه طبيعة النفس البشرية وجعل الله الزواج صلة مشروعة من أيام آدم عليه السلام وهو السبيل الوحيد لبقاء الجنس البشري، وعندما يستحيل الإنجاب بالشكل الطبيعي يلتبس الزوجان كل الوسائل التي يمكن أن تحقق الحمل، وهذه الحاجة الماسة والملحة بدأ الأطباء والعلماء في تطوير علاج العقم وابتكار الوسائل والمعدات والأدوية التي يمكن أن تساعد في حل هذه المشكلات .

وبتطور العلم الحديث أصبح الآن حل كثير من مشاكل العقم عن طريق الإنجاب المساعد (أطفال الأنابيب) أو التلقيح الصناعي أو غيرهما مثل نقل النواة.

### كيف يتم الحمل:

ينتج الحمل طبيعياً بعد التقاء الحيوان المنوي من الرجل والبُيضة من الأنثى في قناة فالوب عن طريق الجماع ومن ثم تتلقح البُيضة فتتصير نطفة أمشاج وتتحرك عبر قناة فالوب حتى تصل إلى الرحم حيث تنغرس في جداره الذي يكون قد تهيأ أو هيئ لهذه العملية. تستغرق رحلة النطفة الأمشاج عبر قناة فالوب حوالي 3 إلى 4 أيام وإن لم تتلقح البُيضة فإن الغذاء الدموي الذي هيئ للنطفة سوف يطرح خارج الجسم في ما يسمى بالطمث (دم الحيض).

**العقم:**

هو عدم القدرة على الإنجاب بعد فترة معاشرة زوجية طبيعية لمدة عام كامل مع عدم استعمال موانع الحمل.

ويمكن أن يكون العقم أولي: أي لم يحدث أي حمل إطلاقاً، أو ثانوي: أي حدوث حمل من قبل حتى ولو انتهى ذلك بالإجهاض.

وبالرغم من أن دول العالم الثالث ومنها العالم الإسلامي تتميز بأعلى نسبة للولادات إلا أنها تعاني من أكبر نسبة لحالات العقم. إذ أن نسبة العقم تتراوح فيها، ما بين 2.6% و32% بينما النسبة في دول العالم المتقدم تتراوح بين 1.3% و6.8%.

**أسباب العقم:**

يتسبب أي من الزوجين في العقم، حيث نجد أن المرأة لوحدها قد تكون السبب في 25-30% من الحالات بينما يكون الرجل هو السبب في 8-22% وقد يشترك الزوجان في تسبب العقم في 21-38% وأهم الأسباب عند المرأة هي:

- انسداد قناتي فالوب 45-55% (أحدهما أو كليهما).
- عدم التبويض أو الإباضة 25-35%.
- أمراض الرحم 15-25%.
- أسباب أخرى 5-12%.

**التلقيح الصناعي (الإنجاب المساعد):****الإنجاب المساعد أو التلقيح الصناعي نوعان:**

- تلقيح داخل الجسم.
  - تلقيح خارج الجسم - الأنبوب الزجاجي (أطفال الأنابيب).
- تثير الوسائل المستخدمة لهذين النوعين بعض المشكلات والخلافات من الوجهة القانونية والدينية والأخلاقية بيد أنها تحقق رغبات وتطلعات الأفراد والأسر في الانجاب في ظروف مختلفة وملحة.

**التلقيح الصناعي داخل الجسم:**

يعني هذا إخصاب المرأة عن طريق حقن السائل المنوي في رحمها تجاوزاً للإيلاج والإنزال الطبيعيين وقد يكون هذا السائل أصله الزوج الشرعي أو أي رجل آخر نظرياً.

أما الذي يتم بين الزوجين الشرعيين فقد يكون سببه عجز الزوج عن إقامة علاقة جنسية طبيعية مع زوجته وبالتالي عدم إيصال مائه المنوي إلى مهبل زوجته لحدوث الحمل طبيعي، أو في حالات ضعف وقلة الحيوانات المنوية مما يستدعي استخراجها من الزوج عن طريق الاستمناء ثم تعالج معالجة طبية ومخبرية خاصة ومن ثم يسترجع الجيد والنشط منها لرحم الزوجة، كذلك قد تكون هناك مواد قاتلة للحيوانات المنوية في مهبل الزوجة تؤدي إلى تدمير الحيوانات المنوية فور وصولها إلى

المهبل وفي حالات أخرى قد تتكون أجسام مضادة للحيوانات المنوية عند المرأة فتزداد الحيوانات المنوية من أول وهلة.

### التلقيح الصناعي خارج الجسم - أطفال الأنابيب:

تتم هذه الطريقة بإعطاء المرأة أدوية منشطة للمبيضين حتى يؤدي ذلك إلى نمو عدد كبير من البويضات (في الحالات الطبيعية يكتمل نمو البويضة بمعدل واحدة في كل دورة شهرية) وبعد التأكد من اكتمال نواها يتم سحبها بعملية جراحية بسيطة ثم تلقح بماء الزوج المنوي خارج الجسم في طبق مخبري (أنبوب) وتوضع هذه النطفة في حاضنة على درجة حرارة ورطوبة محددتين لمدة 48-72 ساعة.

بعد التأكد من أن البويضة قد تلقحت وبعد انشطار الخلية إلى عدد من الخلايا (نطفة أمشاج) إرجاعها إلى رحم المرأة والذي يكون قد تمت تهيئته لذلك ثم تعطي بعد ذلك المرأة أدوية تساعد على تثبيت الحمل الذي من المؤمل أن يستمر طبيعياً حتى نهاية فترة الحمل والإنجاب، وقد كانت الطفلة لويس براون هي أول من انجب بمثل هذه الطريقة في عام 1978م ببريطانيا.

ومن الأسباب التي يتم فيها اللجوء إلى التلقيح الصناعي خارج الجسم:

- انسداد قناتي فالوب أو انعدامهما.
- ضعف أو قلة الحيوانات المنوية - التلقيح المجهري.
- عدم انتظام التبويض.
- حالات أخرى مختلفة.

## التلقيح بين الزوجين أو متبرعين:

من الطبيعي أن يكون التلقيح الصناعي بين زوجين داخل رباط الزوجية ولكن في بعض بلاد العالم قد يلجأ الأطباء إلى التلقيح خارج رباط الزوجية وأمثلة ذلك:

- أن تلقح بيضة الزوجة بمبي رجل غريب عنها متبرع بمائه وذلك يمكن أن يكون داخل الجسم أو خارجه.

- بيضة متبرع بها من مبيض امرأة أخرى يتم تلقيحها بماء الزوج وبعد التلقيح توضع النطفة المخلقة في جسم الزوجة (تلقيح خارج الجسم).

- نطفة أمشاج (مخلقة) - أي بيضة ملقحة بوساطة حيوان منوي - يتبرع بها زوجان لزوجين عقيمين وتوضع في رحم الزوجة.

- استئجار الرحم - الرحم الظئر - وهنا يتم تلقيح بيضة الزوجة بوساطة الحيوان المنوي لزوجها بسبب عيب في رحم الزوجة أو لانعدام الرحم فيتم استئجار رحم امرأة أخرى لتقوم بالحمل وعندما يولد الجنين يرجع إلى أبويه الطبيعيين.

اتفقت الآراء الفقهية على أن التلقيح الصناعي - الإنجاب المساعد - بين غير الزوجين محرم شرعاً لما فيه من خلط للأنساب وفي بعض الحالات من معني للزنا ونتائجه والزنا محرم قطعاً بنصوص القرآن والسنة. ومجرد هذه الشبهات قد يكون الحكم الشرعي على هذه العمليات هو التحريم بخاصة سداً للذرائع.

## التلقيح الصناعي بين الزوجين:

إجراءات التلقيح الصناعي بين الزوجين تندرج تحت أغراض العلاج وبموافقة الزوجين. فالعقم من المشكلات الصحية التي تضيع من حقوق الفرد الأساسية وهو الإنجاب وقد يصاحب هذه الحالة أضرار نفسية وصحية واجتماعية واقتصادية تؤدي إلى عدم استقرار الأسرة وفقدان المودة والرحمة بين الزوجين والشعور بالإكتئاب والإحباط الذي ينعكس على أداء أي من الزوجين في الوظائف الاجتماعية العامة والخاصة {وَمِنْ آيَاتِهِ أَنْ خَلَقَ لَكُمْ مِنْ أَنْفُسِكُمْ أَزْوَاجًا لِتَسْكُنُوا إِلَيْهَا وَجَعَلَ بَيْنَكُمْ مَوَدَّةً وَرَحْمَةً إِنَّ فِي ذَلِكَ لَآيَاتٍ لِقَوْمٍ يَتَفَكَّرُونَ} (الروم: 21).

فوسائل الإنجاب المساعد تخدم أغراضاً جلييلة في تحقيق رغبات وتطلعات الأفراد في ظروف مختلفة وتساعد في التغلب على مشكلات العقم، الهاجس الأكبر للزوجين والخطر الذي ينقص حياتهما.

المتفق عليه من الناحية الشرعية، أنه لم ترد نصوص قرآنية أو في السنة الشريفة تبين الحكم الشرعي لهذه الوسيلة، لذلك لم ترد في كتب فقهاء الشريعة إشارة مباشرة لحكم هذه الطريقة لأنها لم تكن معروفة لديهم. والسؤال هو:

هل يعتبر التلقيح الصناعي خرقاً لقوانين الطبيعة وتعارضاً مع مشيئة الله سبحانه وتعالى وقدرته {لِلَّهِ مُلْكُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ يَخْلُقُ مَا يَشَاءُ يَهَبُ لِمَنْ يَشَاءُ إِنَاثًا وَيَهَبُ لِمَنْ يَشَاءُ الذُّكُورَ أَوْ يَزُوجُهُمْ ذُكْرَانًا وَإِنَاثًا وَيَجْعَلُ مَنْ يَشَاءُ عَقِيمًا إِنَّهُ عَلِيمٌ قَدِيرٌ} (سورة الشورى: 49-50) وقد فسرت هذه الآية بأنها نزلت في حق الأنبياء

ولكن العبرة بعموم اللفظ وليس بخصوص السبب. فهل يفهم من هذه الآية أن العقم يكون دائماً عند البعض ولا يزول مدى الحياة؟ قصة سيدنا إبراهيم عليه السلام وزوجته سارة تبين أن العقم يمكن أن يكون مؤقتاً {فَأَوْجَسَ مِنْهُمْ خِيفَةً قَالُوا لَا تَخَفْ وَبَشِّرُوهُ بَغُلَامٍ عَلِيمٍ فَأَقْبَلَتْ امْرَأَتُهُ فِي صَرَّةٍ فَصَكَّتْ وَجْهَهَا وَقَالَتْ عَجُوزٌ عَقِيمٌ} (الذاريات: 28-29).

فالعقم من مشيئة الله سبحانه وتعالى مثله في ذلك مثل الأمراض الأخرى التي وجب التداوي منها وما التلقيح الصناعي إلا وسيلة من وسائل التداوي، قال الرسول صلي الله عليه وسلم: "تداووا فإن الله عز وجل لم ينزل داء إلا وأنزل له الدواء".

فما دام الإنسان قد أنجب أو يمكن له الإنجاب بوساطة المساعدة الطبية فهو ليس بعقيم إذا كانت المساعدة الطبية التي تمكنه من العلاج بطريق مشروع فلا نرى في ذلك خرقاً لقوانين الطبيعة أو خروجاً على الدين وهذا هو فحوى فتوى دار الإفتاء المصرية (رقم 63 لسنة 23 مارس 1980م مجموعة الفتاوى الإسلامية، المجلد 9 رقم 1225، ص 3213-3228، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية مجلد 1، ص 115). وهذه الفتوى خلصت إلى الآتي:

(1) لما كان الهدف الأسمى من العلاقة الزوجية هو التوالد حفظاً للنوع الإنساني وكانت الصلة العضوية بين الزوجين ذات دوافع غريزية في جسد كل منهما، أضحي هذا التواصل والاختلاط هو الوسيلة الأساسية الوحيدة لإفضاء كل منهما بما



استكن في جسده واعتمل نفسه، حتى تستقر النطفة في مكنن نشوئها كما أراد الله، وبالوسيلة التي خلقها في كل منهما. ولا يعدل عنها إلا إذا دعت داعية كان يكون بواحد منهما ما يمنع حدوث الحمل بهذا الطريق الجسدي مرضاً أو فطرة وخلقاً من الخالق سبحانه.

فإذا كان شيء من ذلك وكان تلقيح الزوجة بذات مني زوجها دون شك في استبداله أو اختلاطه بمنى غيره من إنسان أو مطلق حيوان، جاز شرعاً إجراء هذا التلقيح، فهذا ثبت النسب تحريماً على ما قرره الفقهاء في النقول المتقدمة من وجوب وثبوت النسب على من استدخلت مني زوجها في محل التناسل منها.

(2) تلقيح الزوجة بمنى رجل آخر غير زوجها - سواء كان الزوج ليس به منى أم كان به ولكنه غير صالح - محرم شرعاً لما يترتب عليه من الاختلاط في الأنساب، بل ونسبة ولد إلى أب لم يخلق من مائه، وفوق هذا ففي هذه الطريقة من التلقيح إذا حدث بها حمل معني الزنا وتناججه، والزنا محرم قطعاً بنصوص القرآن والسنة.

(3) تلقيح بيضة امرأة بمنى رجل ليس زوجها ثم نقل هذه البيضة الملقحة إلى رحم زوجة الرجل صاحب هذا المنى، هذه الصورة كسابقتها تدخل في معنى الزنى، والولد الذي يخلق ويولد من هذا الصنيع حرام لالتقائه مع الزنا المباشر في اتجاه واحد إذ يؤدي مثله لاختلاط الأنساب وذلك ما تمنعه الشريعة الإسلامية التي تحرص على سلامة أنساب بني آدم والابتعاد بها عن الزنا أو باقي معناه ومؤداه

ذلك لأنه وإن كان المني هو للزوج ولكنه - كما هو معروف - لا يتخلق إلا بإذن الله، وحين التقائه ببيضة الزوجة، وهذه الصورة افتقدت فيها بيضة الزوجة وحيي ببيضة امرأة أخرى ومن ثم لم تكن الزوجة حرثاً في هذه الحال {نِسَاؤُكُمْ حَرْثٌ لَّكُمْ فَأَتُوا حَرْثَكُمْ أَنَّى شِئْتُمْ} فكل ما تحمل به المرأة لابد أن يكون نتيجة الصلة المشروعة بين الزوجين سواء باختلاط أعضاء التناسل فيهما كالمعتاد أم بطريق استدخال منيه إلى ذات رحمها - ليخلق وينشأ كما قال الله سبحانه وتعالى {يَخْلُقُكُمْ فِي بُطُونِ أُمَّهَاتِكُمْ خَلْقًا مِّن بَعْدِ خَلْقٍ فِي ظُلُمَاتٍ ثَلَاثٍ} وإذا كانت البيضة في هذه الصورة ليست لزوجة صاحب المني، بل من الزوج وامرأة محرمة عليه... فعلاً أو اعتباراً بين الزوجين ينبت به الولد فصارت هذه الصورة في معنى الزنا المحرم قطعاً كسابقتهما.

4) أن تؤخذ بيضة الزوجة التي لا تحمل وتلحق بمني زوجها خارج رحمها (أنابيب) وبعد الإخصاب والتفاعل بينهما، تعاد البيضة الملقحة بينهما، تعاد البيضة إلى رحم هذه الزوجة مرة أخرى.

وفي هذه الصورة إذا ثبت قطعاً أن البيضة من الزوجة، والمني مني زوجها وتم تفاعلها وإخصابها خارج رحم هذه الزوجة (أنابيب) وأعيدت البيضة ملقحة إلى رحم تلك الزوجة دون استبدال أو خلط بمني إنسان آخر أو حيوان وكانت هنالك ضرورة طبية داعية لهذا الإجراء كمرض بالزوجة يمنع الاتصال العضوي مع زوجها، أو به هو قاص المانع ونصح به طبيب حاذق مجرب بأن الزوجة لا تحمل إلا

بهذا الطريق، ولم تستبدل الأنوبة التي تحضن فيها بيضة ومني الزوجين بعد تلقيحهما، كان الإجراء... عنه في هذه الحالة جائزاً شرعاً، بل قد يصير واجباً في بعض المواطن، فقد جاء أعرابي إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم وقال: (أأتداوى؟) قال: نعم. فإن الله لم ينزل داءً إلا أنزل له شفاء علمه من علمه وجهله من جهله) فهذه الصورة، والصورة في السؤال الأول، من باب التداعي مما يمنع الحمل. والتداعي بغير المحرم جائز شرعاً بل يكون التداعي واجباً إذا ترتب بغير المحرم جائز شرعاً بل يكون التداعي واجباً إذا ترتب عليه حفظ النفس أو علاج العقم في واحد من الزوجين.

مجلس الجمع الفقهي لرابطة العالم الإسلامي (الدورة الثانية، يناير 1985م مكة

المكرمة):

"إن حاجة المرأة المتزوجة والتي تحمل ، وحاجة زوجها إلى الولد تعتبر غرضاً مشروعاً يبيح معالجتها بالأساليب المباحة من أساليب التلقيح الصناعي وإن الأسلوب الذي تؤخذ فيه النطفة الذكرية من متزوج ثم تحقن في رحم زوجته نفسها في طريقة التلقيح الداخلي وهو أسلوب جائز شرعاً بعد أن ثبتت حاجة المرأة إلى هذه العملية".

لم تترك الفتاوى هذه الإباحة طليقة من غير قيود فهناك ضرورة توافر عدة شروط:

- 1- أن يثبت بناءً على تقرير طبي صادر عن طبيب متخصص أن الزوجة لا يمكنها الحمل إلا بهذه الطريقة.
- 2- أن يتم التلقيح من مني الزوج.
- 3- أن يتم ذلك في حياة الزوج وليس بعد مماته على أساس أن الزوج حين يموت يصبح غريباً عن زوجته ولذلك يعتبر التلقيح منه حراماً.
- 4- أن يكون الطبيب الذي يقوم بالعمل والفريق المساعد له من المرضين وعمال المختبرات مسلمين مؤتمنين على أساس أن الطبيب غير المسلم قد يجيز لنفسه استخدام حيوانات منوية لشخص غريب.

5- أن تتم العملية بغرض مكافحة العقم والتغلب على آثاره الضارة وليس

بقصد التحكم في جنس الجنين أو تغيير صفاته.

6- أن يتم ذلك بموافقة الزوجين.

أصدرت الندوة العلمية حول الأساليب الطبية الحديثة (القانون الجنائي - كلية

الحقوق - جامعة القاهرة 1993م):

"يعد غير مشروع التلقيح الصناعي الذي يجري خارج نطاق العلاقة بين

الزوجين أياً كان الأسلوب الذي استعمل في إجرائه، ويحدد القانون العقوبة المقررة،

وتوقع هذه العقوبة على من يجريه - طبيباً كان أم غير طبيب. وتوقع هذه العقوبة

كذلك على كل من يشترك في إجرائه، والطفل الذي يولد من تلقيح صناعي جرى

في غير نطاق العلاقة بين الزوجين يعتبر طفلاً غير شرعي. وتطبق عليه الأحكام التي

يقرها القانون للأبناء غير الشرعيين.

### **تشريعات مختلفة ودائرة في مجال التلقيح الصناعي خارج الجسم:**

ولاية فكتوريا باستراليا عام 1984م، تناول التشريع الآتي:

- ضرورة الحصول على ترخيص بالنسبة للطبيب أو الجهة المنفذة.

- موافقة الزوجين المتبصرة.

- مضي مدة لا تقل عن سنة يتم خلالها اختبار الوسائل الأخرى لمواجهة حالة

العقم، بحيث تنتهي تلك الاختبارات إلى تأكيد فشل الوسائل العادية لعلاج

هذه الحالة.

- أن يسبق الإجراءات فحوص طبية صحية واجتماعية شاملة لكافة الأطراف المعنية.
- منع استعمال خلايا تناسلية... أو من أكثر من شخص للحالة الواحدة.
- منع الاتجار في الأجنة أو في الخلايا التناسلية بوجه عام ضماناً للجدية والسرية والصلاحيّة.
- منع الاستنساخ البشري.

### قانون الخصوبة البشرية وعلم الأجنة بالملكة المتحدة 1990م:

ينظم هذا القانون الإنجاب والأبحاث من خلال الوسائل الصناعية فنص القانون على إنشاء هيئة بين مهامها تشكيل لجان لمنح التصديق، ومراقبة تنفيذ إجراءات التلقيح الصناعي عامة، ويندرج تحتها حالات الإخصاب خارج الجسم في الأنابيب وتحدد الهيئة إجراءات وقواعد استخراج الخلايا التناسلية وفحصها وتجميدها وزراعتها، والوضع القانوني للأب والأم وحقوق الجنين والمعلومات التي يجب الحصول عليها والاحتفاظ بها وشروط إفشائها وغير ذلك من القواعد المنظمة لتنفيذ هذه الوسيلة.

### فرنسا:

المجلس القومي لآداب المهنة الفرنسي أوضح آراءه حول هذا الموضوع وتم تأييدها من قبل مجلس الدولة الفرنسي حيث أصدر المشروع الفرنسي القانون الخاص باحترام الجسم البشري لعام 1994م الذي نظم فيه عملية التلقيح الخارجي، ومنع فيه الاتجار بالأجنة، وأوجب إجراء الفحوصات الدقيقة على الأجنة قبل زرعها

في رحم الأم. وأوجب توقيع عقوبات جنائية لمن يخالف هذا القانون، ولكن القانونان الإنجليزي والأسترالي اكتفيا بتوقيع عقوبات إدارية ومالية دون أن تصل إلى العقوبات الجنائية.

### موقف فقهاء الشريعة الإسلامية:

يذهب الأطباء والفقهاء من المسلمين اتجاهاين مختلفين فيما يتعلق بمدى مشروعية التلقيح الخارجي بين الزوجين:

### الاتجاه الأول:

يذهب إلى وجوب تحريم هذه الوسيلة استناداً إلى الحجج التالية:

- (1) إن طريقها مرفوض بالذرائع والشبهات والشك في الأنساب فقد يعتمد الطبيب أو يخطئ ويستبدل أنبوباً بآخر.
- (2) إنها تتيح الفرصة أمام الأطباء في التحكم في جنس الجنين وتغيير صفاته الوراثية.
- (3) إن كثرة علاج المرأة بالهرمونات لإتمام عملية الإخصاب يمكن أن يؤدي إلى بلوغها سن اليأس في وقت مبكر.
- (4) إنه يخشى من أن تؤدي إلى إصابة المولود بضرر من الناحية الجسدية والنفسية.

### الاتجاه الثاني:

اتجاه علماء دور الإفتاء:

تعرضت الفتوى الصادرة عن دائرة الإفتاء المصرية عام 98 لحالة التلقيح خارج الجسم وانتهت إلى أن الإجراء جائز شرعاً بشروط:

- أن تكون الببيضة من الزوجة والمني من زوجها.
- أن تعاد الببيضة الملقحة إلى رحم الزوجة دون استبدال أو خلط بمني إنسان آخر أو حيوان.
- أن تكون هنالك ضرورة طبية داعية لهذا الإجراء، كمرض بالزوجة يمنع الاتصال العضوي مع زوجها، أو إذا كان به هو مانع، ونصح به طبيب حاذق مجرب بأن الزوجة لا تحمل إلا بهذه الطريقة، ولم تستبدل الأنبوب التي تحضن فيها ببيضة ومني الزوجين بعد تلقيحها. فالإجراءات في هذه الصورة جائزة شرعاً، لأن الأولاد نعمة وزينة، وعدم الحمل لعائق وإمكان علاجه أمر جائز شرعاً، بل يصير واجباً في بعض المواطن، فهذه الصورة من باب التداوي مما يمنع الحمل، والتداوي بغير المحرم جائز شرعاً، بل قد يكون التداوي واجباً إذا ترتب عليه حفظ النفس أو علاج العقم في واحد من الزوجين (فتوى دار الإفتاء المصرية).

### بنوك الخلايا:

يمكن إدراج مهام البنوك في مهامين:

### الأول:



حفظ الخلايا التناسلية من متبرعين، ويعترض العلماء عليها لما فيها من مجال لاختلاط النطف وبالتالي الأنساب وجوانب صحية واجتماعية أخرى.

## الثاني:

حفظ خلايا الزوجين للتلقيح الصناعي داخل وخارج الجسم وهنا يقتصر دور البنك على فحص النطف والتأكد من سلامتها وتخزينها بأسلوب علمي سليم لاستعمالها في الوقت المناسب مع ضرورة أن يكون إنشاء هذه البنوك بتصريح من وزير الصحة، وضرورة منع انتشار الأمراض أو التلوث، وعدم خلط تلك النطف حتى يبقى استعمالها في المجال المشروع وهو مجال العلاقة الزوجية.

## الأم البديلة (الرحم المستأجرة - الرحم الظئر):

هي المرأة التي تقوم بمهمة حمل الجنين ووضعه على أن يتم تسليمه بعد ذلك للزوجين الذين تعاقدوا معها نظير مبلغ مالي معين، وتسمى هذه المرأة صاحبة الرحم المعار أو المستأجر الأم البديلة. ويلجأ الزوجان إلى هذه الوسيلة في أوضاع وحالات متعددة.

- الزوجة ذات الرحم المعيب، والتي لا تقدر على الحمل مع قدرتها على التبييض وقدرة زوجها على الإخصاب، وفي هذه الحالة تؤخذ ببيضة الزوجة ويتم تلقيحها بنطفة زوجها في الأنابيب ثم تعاد البيضة المخصبة لتزرع في

رحم امرأة أخرى ذات رحم سليم تكون مهمتها الحمل نيابة عن الزوجة حتى إذا تمت الولادة أعيد المولود لأصحاب الببيضة المخصبة.

- الزوجة ليست لها القدرة على التبويض فيتم التبرع ببويضة من امرأة أخرى يتم تلقيحها بنطفة الزوج في رحم المرأة صاحبة الببيضة على أن يعاد المولود للزوجين بعد الولادة.

- الزوجة ليست لها القدرة على التبويض فيتم التبرع بببيضة من امرأة أخرى يتم تلقيحها بنطفة الزوج ثم ترجع في رحم امرأة أخرى (ثالثة) ليست صاحبة الببيضة وبناءً على عقد معين تتم إعادة المولود إلى الزوجين بعد الولادة.

- يتم تلقيح ببيضة الزوجة بنطفة رجل غريب عنها وذلك لعيب في الزوج أو مائه المنوي ثم تعاد الببيضة الملقحة إلى رحم امرأة أخرى لان الزوجة - صاحبة الببيضة - لا يمكنها الحمل إما لعيب في الرحم أو مرض تزداد مضاعفاته بالحمل أو لرغبتها في تجنب مشكلات الحمل أو لرغبتها في تجنب مشكلات الحمل والوضع.

- أن يكون الزوج والزوجة سليمين ويتم التلقيح بين نطقتيهما في الأنابيب ولكن تعاد الببيضة الملقحة إلى رحم امرأة أخرى وذلك لتجنب مشكلات الحمل والوضع من جانب الزوجة وما قد تتعرض له من تغيرات جسمانية

قد تؤثر على مظهرها وصلاحياتها على أداء بعض الأعمال في المجتمع، كالفنانات والممثلات وغيرهن.

ذهب بعض العلماء إلى تأييد التلقيح الصناعي عن طريق الأم البديلة استناداً إلى الحجج التالية:

- أنها تساعد الزوجين في حقهما للإنجاب، وتكوين أسرة وتحمي في نفس الوقت الزوجين، أو أحدهما من نظرة قد تكون سلبية أو متدنية من المجتمع باعتبارهما يعانيان من نقص معين، وغير قادرين على أداء دورهما الأساسي في الأسرة والإنجاب. فمن حقهما اختيار أسلوب الإنجاب، وفقاً لحض إرادتهما. لأن الأمومة، كما يقول المؤيدون، لا تقتصر أهميتها على ما يرتبط بالاتصال العضوي أو الجنسي بين الزوجين من إشباع رغبات غريزية، بل تشمل كذلك جوانب نفسية، فموافقة الزوجين على الإنجاب وتنشئة الأطفال تمثل الجانب النفسي الذي لا يقل أهمية عن الجوانب الأخرى، ويتعلق بمشاعر الأمومة أو الأبوة في مواجهة الطفل.
- إن تحريم الإنجاب بهذه الوسيلة، معناه حرمان السيدة التي تقبل القيام بدور الأم البديلة من حقها بالتصرف في بدنها كما يترأى لها.
- إنها تمكن الأم البديلة من إثبات ذاتها والقيام بدور الأم، ولو لفترة محدودة أثناء فترة الحمل، فقد لا تسمح ظروفها بالإنجاب، إما لمرض الزوج أو وفاته أو لاعتبارات مالية أو اقتصادية أو اجتماعية.

## اعتراض على وسيلة الأم البديلة؛

- اتجاهات معظم الآراء إلى معارضة وسيلة الأم البديلة استناداً على الحجج التالية:
- الإنجاب بهذه الطريقة يؤدي إلى قطع العلاقة بين الطفل وأمه الحقيقية ويجعل الحمل مجرد وظيفة مؤقتة للإنجاب طفل.
- إن حق الإنسان في التصرف في بدنه ليس مطلقاً، بل يخضع لصور تنظيمية تحقيقاً للصالح العام، فالوسيلة مقتضاها استعمال قدرة الأم البديلة على الحمل والوضع وهي وظائف طبيعية، وذلك لتحقيق أغراض طبيعية أو غيرها من الأغراض التي تتعارض مع طبيعة هذه الوظيفة وأهدافها.
- إن الإجراء يتحقق في كثير من الحالات عن طريق إخصاب ببيضة الأم البديلة بنطفة الزوج، وهذا ما يدفع الزوج إلى مراقبة الأم البديلة والإشراف عليها أثناء الحمل لكي يضمن سلامة الجنين، وقد ينعكس ذلك على طبيعة العلاقة بين الزوجين، وقد تنشأ بين الزوج والأم البديلة مشاعر قائمة على التعاطف والتقارب قد تستمر حتى بعد الوضع مما يسبب صراعات داخل الأسرة تنعكس على الطفل وتنشئته.
- إن اشتراك طرف ثالث أو أكثر في عملية الإنجاب فيه مساس بالقيم الجوهرية بالعلاقات داخل الأسرة، إذ يمتد دور الطرف الثالث إلى أبعاد من التبرع بالخلايا التناسلية حيث ينمو الطفل داخل أحشاء الأم البديلة، فيتغذي بدمائها ويتأثر بحالتها الصحية والنفسية.

- هذه الوسيلة تجسد فكرة أن الأطفال تباع وتشتري ويصبح الطفل وسيلة لتحقيق غاية وليس غاية في حد ذاته إذ تتقاضى الأم البديل مقابل مادي تجاه الحمل بالجنين وولادته وقد يدفع هذا السيدات اللاتي يعانين من الفقر لاستعمال أجسامهن لتحسين أوضاعهن المالية.

- آثار نفسية تنعكس على الطفل، فالأصل أن تتوافر بينه وبين الأم التي حملته ووضعتة والقادرة على إرضاعه علاقة قوية غريزية تشبع احتياجاته الأساسية، وقد يتعرض لضرر بسبب مشاعر الأم البديلة من مصاعب أثناء الحمل والولادة. وهذه الوسيلة تجعل الأم البديلة مجرد أداة أو جهاز مهمته الحمل والوضع لا أكثر والإيجار يحول جسم المرأة إلى استثمار تجاري.

وفي عام 1985م أعدت لجنة بالمملكة المتحدة تقريراً يرفض ويعترض على هذه الوسيلة، وأشار تقرير اللجنة إلى أن الاتفاق حول تنفيذ تلك الوسيلة يعد مخالفاً للنظم والآداب العامة. وبالتالي يكون باطلاً ولا يترتب عليه أي التزامات ولا يجوز تنفيذه ولو باستعمال القوة.

**خاتمة:**

حاجة الزوجين للولد هي غريزة طبيعية بها تؤدي إلى حفظ النوع البشري، وعندما يستحيل التوالد بالطريق الطبيعي بين الزوجين يسعيان إلى الإنجاب المساعد والذي أجازته معظم الفقهاء شريطة أن يكون في رباط الزوجية الشرعي مع شروط أخرى جاء ذكرها في البحث، أما أي إنجاب مساعد خارج الزواج الشرعي فقد أجمع العلماء على تحريمه.